جيل

شباب · تأثير · ريادة

السياسات الدينية الرسمية تصنع مفارقات مجتمعية بالمغرب

- اخلفة يزة
- جعفر مهدي
- خضيري عبد الصمد

ملخص تنفيذي

تتأسس هذه الورقة على معطيات البحث الكمي الذي أنجزه فريق الباحثين التابع لمركز منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، حول واقع الحريات الفردية بالمغرب. البحث الذي كشف عن مجموعة من التغيرات والتحولات التي مست المجتمع المغربي في اتصال بقضية الحريات الفردية. تتجسد أبرز هذه التغيرات في ظهور تباعد بين ممارسات المغاربة لحرياتهم الفردية من جهة، ووعيهم المبرر والمشرعن لها من جهة أخرى. تتطرق الورقة بالخصوص إلى مساهمة السياسات الدينية في بروز هذه المفارقة، كما تقترح البدائل الممكنة لرأب صدع هذا التباعد بين ممارسات وخطابات المغاربة اتجاه الحريات الفردية.

كلمات مفتاحية: المغرب- الحريات الفردية- الفردانية- الوعي الحقوقي- حقوق الإنسان.

مقدمة

رافق إدانة المحكمة الابتدائية بتاونات للمسيحي المغربي "محمد البلدي" بسنتين ونصف حبسا نافذا، يوم الاثنين 02 شتنبر 2013 بتهمة "زعزعة عقيدة مسلم" جدلا ونقدا واسعا من طرف شخصيات وهيئات حقوقية كثيرة (حرودي، 2014)، على رأسها المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي دعا في التقرير السنوي الذي أصدره حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب سنة 2019 إلى حذف الفقرة الثانية من الفصل 220 من القانون الجنائي، التي تتضمن العقوبة المتعلقة بـ"زعزعة عقيدة مسلم" (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2020).

فرغم انفتاح المملكة على الأديان الأخرى كما تصوره زيارة البابا للمغرب في 30 مارس 2019، والاهتمام المتزايد بمعابد وثقافة أتباع الطائفة اليهودية، إلا أن هذا الانفتاح يقترب من كونه انفتاحا إعلاميا. إذ أن جزء مهم من المغاربة غير المسلمين يرزحون على أرض الواقع تحت نير سياسة دينية متأرجحة بين مطالب الحريات الفردية التي ما فتئت تتجذر يوما بعد يوم في المجتمع المغربي من جهة، وإكراهات التوازنات السياسية الداخلية خصوصا، باعتبار مؤسسة إمارة المؤمنين -بما هي مؤسسة إسلامية- على رأس الدولة من جهة أخرى. الشيء الذي يسائل مساهمة هذه السياسات في رسم معالم واقع اجتماعي وحقوقي وسياسي متميز بجملة من المفارقات بين الممارسات والخطابات بشأن الحريات الفردية. ففي ماذا تتجلى هذه المفارقات؟

أزمة السياسات الدينية

إن سياق الصراع الذي دار حول السلطة بعد الاستقلال بين الملكية والحركة الوطنية بفصيليها اليساري والإسلامي، فرض على الدولة استعمال الدين بطريقة احتكارية كأساس لسياسات عمومية مناهضة لاستراتيجية أي فصيل معارض للمتحكم آنذاك في سلطات الدولة. هكذا تم وصم اليسار باللادينية، الشيء الذي ساهم في توسيع الهوة بينه وبين جزء من الجمهور

المغربي المُتدين. ومن جهة أخرى تم العمل على إضعاف المكانة السياسية والروحية للعُلمآء والقادة الدينيين، باعتبار أن المالك الرسمي لهذه المكانة هو أمير المؤمنين (الملك). بذلك تم إضفاء هالة دينية على نظام الحكم بالبلاد، الشيء الذي لم يتم دون الاستثمار في وعي تقليدي، في جوهره مناهض للحقوق والحريات الحديثة. هكذا تمت محاكمة الكثير من المواطنات والمواطنين بذريعة أنهم مُرتدين أو خارجين عن دين الدولة، كما حدث مع البهائيين سنة 1984م (ضريف، 2017: 44). أو منعهم من بعض أبسط حقوقهم وحرياتهم كما هو الشأن مع المسيحيين المغاربة (باقي، 2017).

هذا التوجه في السياسات الدينية بالمغرب ساعد على نمو وعي إسلامي متطرف، لم تأخذ الدولة بعين الاعتبار خطره المتنامي إلا بعد الانفجارات الإرهابية لـ 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، حيث وَعت بضرورة إعادة النظر في سياساتها الدينية المشجعة للتيارات الإسلامية الأُصولية (المدغري، 2011: 66). في هذا السياق سوف يفتح الخطاب الملكي لـ 30 أبريل 2004 (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2004) عهدا جديدا في مسلسل السياسات الدينية بالمغرب، رمى إلى كبح تغلل هذه الثقافة الدينية الأصولية في المجتمع. ذلك عبر رد فعل في اتجاهين: "الأول أمني" تجسد في اعتقالات واسعة ومحاكمات ماراطونية، فضلا عن التصويت بالإجماع على ما سمي وقتئذ بـ"قانون مكافحة الإرهاب". أما "الاتجاه الثاني فـ ثقافي/تأهيلي" تجسد في الإعلان عما اصطُلح عليه آنذاك بـ"تأهيل الحقل الديني"، ذلك -كما يوضح وزير الأوقاف السابق السيد عبد الكبير المدغري- عبر تقوية المجالس العلمية، وخلق مندوبيات للشؤون الدينية في الجهات، زيادة عن تقييد الفتوى وحصرها في المجلس العلمي الأعلى، وجعل جلالة الملك هو المغربي الوحيد الذي تجتمع في شخصيته كل من سلطة السياسة والدين بوصفه أمير المؤمنين (نفسه: 271). هذا فضلا عن تأسيس "الرابطة المحمدية للعلماء"، و"دار الحديث الحسنية"، وتعميم المجالس العلمية على سائر العمالات والأقاليم (ضريف، نفسه: 60). من جهة أخرى تم إحداث "مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين" من أجل تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات الدينيين، بالإضافة إلى تفعيل برنامج "خطة ميثاق العلماء" السَّاعي إلى تأهيل وتأطير الوعاظ وأئمة المساجد. وكذا إطلاق قناة فضائية مغربية متخصصة في الشأن الديني.

رغم اعتماد الدولة على كل هذه الإصلاحات الجديدة إلا أن مرتكزات السياسات الدينية بالمغرب بقيت تابثة، مرتكزات تتمثل في:

أولا "المرتكز الأمني": والمتجسد في استباق أي محاولة إرهابية لخلخلة استقرار النظام العام.

ثانيا "المرتكز الاحتوائي": والذي تمثله عملية احتواء كل الاتجاهات السياسية المعارضة للنظام الملكي.

جيل شباب · تأثير · ريادة
منصات للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

ثالثا "المرتكز الأيديولوجي": المتمثل فيما سمي بـ"تجديد الخطاب الديني" الهادف إلى تعزيز مكونات الهوية الدينية الوطنية وفق منظور صناع السياسات العامة لهذه الهوية، المتجسدة حسبهم في المذهب الفقهي المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف على طريقة الجنيد السالك.

هذا في ابتعاد أو تجاهل لأي اعتماد على "مرتكز حقوقي" يعترف من جهة بشرعية اختيارات المواطنات والمواطنين المغاربة المختلفة عن تقاليد السياسات الدينية المغربية المتمركزة حول الإسلام أساسا. ومن جهة أخرى -وهذا الأهم- يسعى إلى نشر وعي حقوقي يمتع السلوكات التحررية للمغاربة بكامل الشرعية.

وليس أدل على تهميش هذا المرتكز في السياسات الدينية المغربية في السنوات الأخيرة من الفتوى التي أصدرها "المجلس العلمي الأعلى" سنة 2012م، والتي تبيح دم من يسميه المجلس بـ"المُرتد" (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2017). قبل أن يتراجع هذا الأخير عن فتواه ليس لدواعي حقوقية، بل لدواعي أمنية وسياسية فرضها سياق خاص تميز بصعود التيارات الجهادية في الشرق الأوسط، والتي جنت على الكثير من ضحاياها بذريعة أنهم مُرتدين.

يتمثل التهميش لهذا المرتكز أيضا في المصادقة على عدة فصول من القانون الجنائي المغربي مجرمة باسم الدين للكثير من حقوق وحريات المغاربة ذات الطابع الفردي أساسا، مثل الفصل 222 الذي يجرم الإفطار العلني في رمضان، والفصل 490 القاضي بتجريم العلاقات الجنسية المُمارَسة خارج إطار الزواج. ناهيك عن الفصل 220 الذي يَعِد بسجن وتغريم من يسعى إلى زعزعة عقيدة مسلم أو تحويله إلى ديانة أخرى. فضلا عن مصادمة هذه الفصول لحريات المغاربة، فإن مشكلا آخر يكتنفها ويتجسد في أن "طريقة صياغتها غامضة" إلى حد بعيد، وتحتمل تأويلات متعددة. والأخطر هو قابلية هذه الفصول للتوظيف كغطاء ظاهره قانوني وباطنه سياسي، من أجل تصفية بعض الحسابات السياسية، ولعل هذا ما تجسده بعض المحاكمات في السنوات الأخيرة لصحفيين وحقوقيين باسم هذه الفصول[1]. الشيء الذي يعتبر مشكلةً معيقة لترسخ منظومة قوانين حديثة وواضحة لا تقبل التأويلات السياسية.

لعل هذا ما يدفع إلى طرح تساؤلات معقولة، من قبيل: ما مدى تأثير هذه السياسات الدينية على مسار تطور وضعية حقوق وحريات الإنسان بالمغرب؟ وإلى أي حد ساهمت انعكاسات هذه السياسات في خلق وعي شعبي تقليدي مناهض لشرعية وقانونية الحريات الفردية؟ في الحقيقة، لن نجد

[1]- أبرزها محاكمة الصحفي هشام المنصوري سنة 2015، والصحفية هاجر الريسوني مؤخرا (منظمة العفو الدولية، 2021). هذا فضلا عن الحكم كما ذكرنا سابقا على الشاب محمد البلدي بسنتين ونصف بتهمة زعزعة عقيدة مسلم (حرودي، 2014).

جيل شباب · تأثير · ريادة
منصات للأبحاث و الدراسات الاجتماعية

أجوبة عن هذه الأسئلة دون معرفة بواقع المجتمع اليوم، فكيف تصوره الدراسات العلمية في السنوات الأخيرة.

المجتمع المغربي على إيقاع تنامي سريع للحريات الفردية

على غرار باقي المجتمعات، فإن المغرب لا يشذ عن قاعدة المجتمعات المخترقة بجملة من الديناميات على جميع المستويات تقريبا. إذ تفيد عدة دراسات بأن الميل إلى الفردانية في صفوف الكثير من المغاربة ما فتئ يتعزز وينتشر، خصوصا منذ التسعينات من القرن الماضي. في هذا السياق تؤكد الأستاذة مونية بناني الشرايبي في أحد دراساتها بأن "الفرد يظهر بشكل واقعي في المجتمع المغربي، بالمعنى الذي يفيد بأن الشخص ينفصل تدريجياً عن المجموعة التي ينتمي إليها .(2007: 12) "

من جهة أخرى أكدت دراسة أجراها مجموعة من الباحثين المغاربة سنة 2005، أن مكانة الفرد ما فتئت تتجذر في المجتمع المغربي (بورقية، 2005: 91). كما أن التقاليد التي تكبل تحرره في انحدار متواصل (نفسه: 99). غير أن الوعي الجماعي بهذه الفردانية وبموجباتها الحقوقية والمؤسساتية لازال متعثرا، وتعترض تطوره جملة من العوائق (نفسه: 92).

سجلت مؤخرا دراسة إقليمية حول الشباب في مجتمعات شمال افريقيا والشرق الأوسط، أجراها مجموعة من الباحثين الألمان بشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبرت، أن أعلى معدل للفردانية في صفوف الشباب العربي سجل في المغرب، ذلك بنسبة 17%، مقارنة مع 8 دول من المنطقة (غيرتل، كروير، 2018: 73).

لتعميق البحث في هذا الموضوع، قام "مركز منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية" بدراسة ميدانية حول ظاهرة الحريات الفردية، حيث جمعت معطيات الدراسة بالاعتماد على منهج كمي، ذلك بواسطة 1311 استمارة، بناء على معايير علمية ديموغرافية وسوسيولوجية، شملت مغاربة ينتمون إلى مجمل جهات المملكة المغربية (منصات، 2021).

الدراسة أشارت كذلك إلى هذا البروز للفرد والفردانية في المجتمع المغربي، فقد أظهرت نتائجها أن مسألة اختيار الزوج بالنسبة لـ 65.8% من المبحوثين تتم بطريقة فردية وحرة، حيث علَّلَ 42% منهم الأمر بأنه مرتبط باستقلالية القرار. كما أقرَّ 87.3% وأكثر من 70% من مبحوثي العينة المدروسة أنهم مستقلين في اختيار لباسهم، وكذا في السفر مع الأقرباء والأصدقاء بحرية وبدون وصاية من المقربين. في نفس السياق أفادت (41.7%) من المبحوثين بأن من يغير مذهبه الديني فهو حر ولا يهمهم أمره، فضلا عن أن 15% من العينة المدروسة عبرت عن عدم اهتمامها بمن يغير دينه من المسلمين، هذا ناهيك عن أن 39.7% من المبحوثين أكدوا أن اعتناق المسلم لديانة أخرى هو حرية شخصية مرتبطة بالشخص المعني بهذا الاختيار.

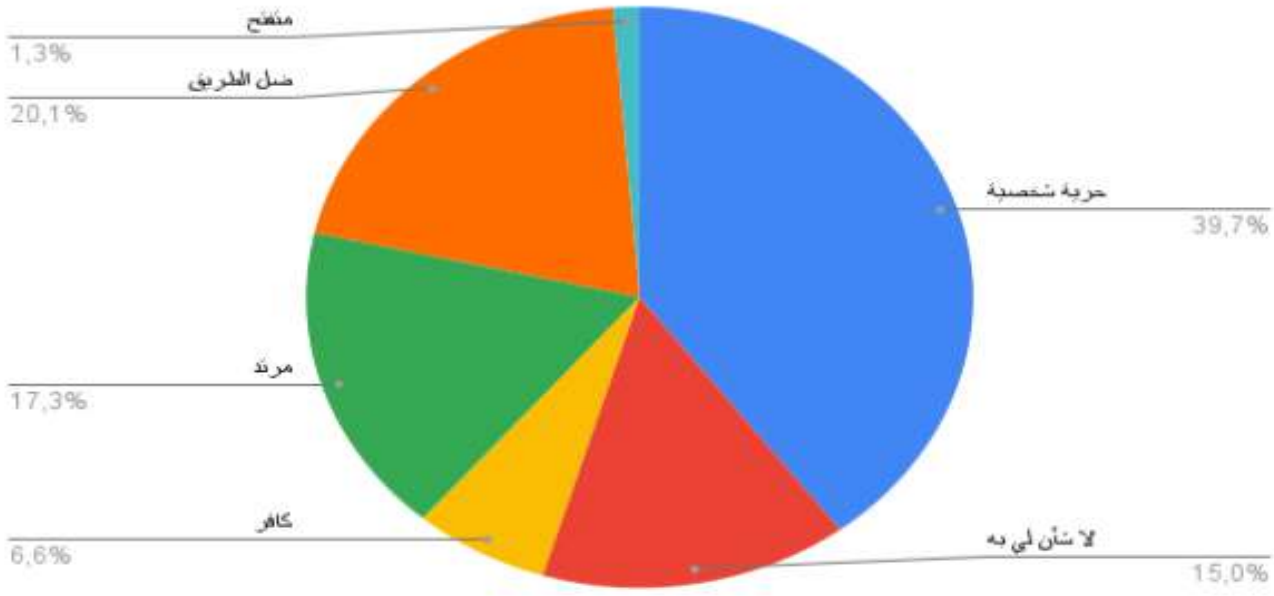

المصدر :منصات 2021

المفروض أن هذا الميل المتصاعد نحو الفردانية يجب أن يترافق مع توسيع هامش حقوق وحريات هؤلاء الأفراد، وأهم شيء يجب أن يترافق مع تطور "الوعي" بأهمية الفرد وبضرورة تمتيعه بحقوق وحريات فردية أساسية لتحقيق ذاته وانسجام مكونات شخصيته.

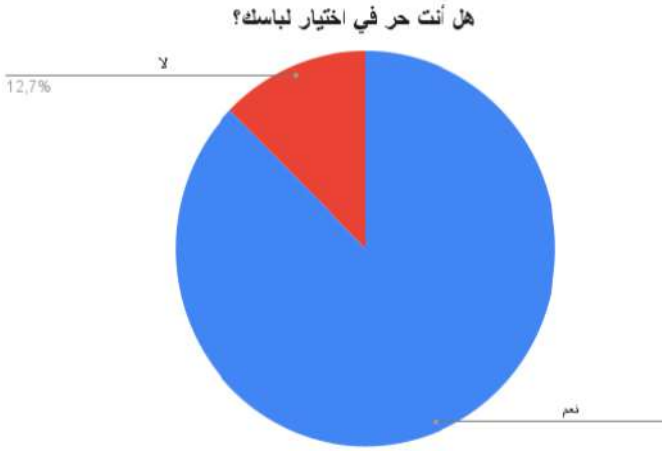

المصدر :منصات 2021

المفارقة التي توضحها معطيات البحث الذي أجراه مركز منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، تتمثل في أن: السلوكات تنزع إلى التحرر والتَّفرُّد، إلا أن الوعي يبقى ميَّالا إلى المحافظة اتجاه بعض المستجدات التي تمس بعض القيم والسلوكات، إذ لا يمشي منطق السلوك مع منطق الخطاب والتفكير في خطين متوازيين، ذلك أن العقليات تبقى عصية على التغيير السريع. تأسيسا على ذلك نستطيع أن نلاحظ بأن تطور الفردانية دون تطور ثقافة وعقلية مرتبط

المصدر :منصات 2021

بها ومبررة لها، خصوصا على المستوى الحقوقي، يعد مشكلة اجتماعية وثقافية وسياسية بالمغرب، ساهمت في خلقها السياسات العمومية لوزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي كانت لها انعكاسات سلبية معرقلة لبزوغ ثقافة حقوقية حديثة في المغرب، الشيء الذي يبطئ مسار تطور الوضع الحقوقي ببلادنا. إذ أن هذين الوزارتين مدعوين اليوم إلى المساهمة في رأب هذا الصدع والتخفيف من آثاره، ذلك بالاعتماد على سياسات عمومية بديلة تنبني على مرتكز حقوقي أساسا، إلى جانب مرتكزات أخرى.

تشير عدة معطيات من هذا البحث إلى هذا التأخر في الوعي الحقوقي في صفوف شريحة لا بأس بها من مغاربة؛ أولا يعاني بعض المغاربة من عدم الإحاطة وعدم المعرفة شبه الكلية بالقوانين التي تنظم معاشهم المشترك، وبشكل خاص القوانين التي تجرم بعض حرياتهم الأساسية، مثل الفصل 222 و490 من القانون الجنائي، إذ أفاد أكثر من 70% من المبحوثين بأن ليس لهم أي دراية بهذين الفصلين، هذا من جهة.

من جهة أخرى، أكد أغلبية المبحوثين بنسبة بلغت 55.5% أنهم مع تجريم الفصل 222 من القانون الجنائي للإفطار العلني في رمضان. وعلى نفس المنوال، أقرَّ 50.4% من مبحوثي العينة المدروسة أنهم موافقون على تجريم الفصل 490 من القانون الجنائي للعلاقات الرضائية خارج إطار الزواج. هذا مع العلم بأن أغلبية المبحوثين (أكثر من 70%) أكدوا أن الشباب والشابات المغاربة يقبلون بشكل كبيرعلى العلاقات الجنسية التي تجري خارج أي إطار مرتبط بالزواج، وأن هذه الممارسات أصبحت منتشرة في المجتمع المغربي. ما يوضح بأن الممارسات الدينية والجنسية متحررة ولا تخضع دائما للمعايير والقيم الأخلاقية السائدة، غير أن الموقف من هذه الممارسات لا يزال مُحافظاً إلى حد ما، وهو ما يظهر في نِسب المواقف -المرتفعة- المُتقبلة للقوانين المُجرمة لهذه الممارسات. هنا بالضبط تكمن المشكلة التي وجب إيجاد حل لها.

فضلا عن هذا فإن جزء مهم من مبحوثي العينة (31.4%) أكدوا أن الحرية محدودة أساسا بـ"الدين". زيادة عن ذلك أفاد 38.5% من المبحوثين بأنهم يرفضون أن تفتح المقاهي في رمضان لخدمة غير المسلمين. كما أكد 9.3% من مبحوثي العينة أن من لا يصوم يعتبر كافراً، ناهيك عن أن 24.2% منهم أكدوا أنهم لا يوافقون على تدريس مبادئ الديانات الأخرى، خوفا من تغيير الناشئة لدينها (37.8%). وبشكل يطرح أكثر من علامة استفهام، عبَّرت أكثر من 42% من المبحوثين أنهم لا يعرفون هل تعدد الأديان أمر إيجابي حقاً أم لا، ذلك مع العلم بأن 20.4% من المبحوثين أكدوا أنهم يعرفون أشخاصا غيروا دينهم صوب أشكال أخرى من الإعتقاد في طلتها اللادينية (بنسبة 60%).

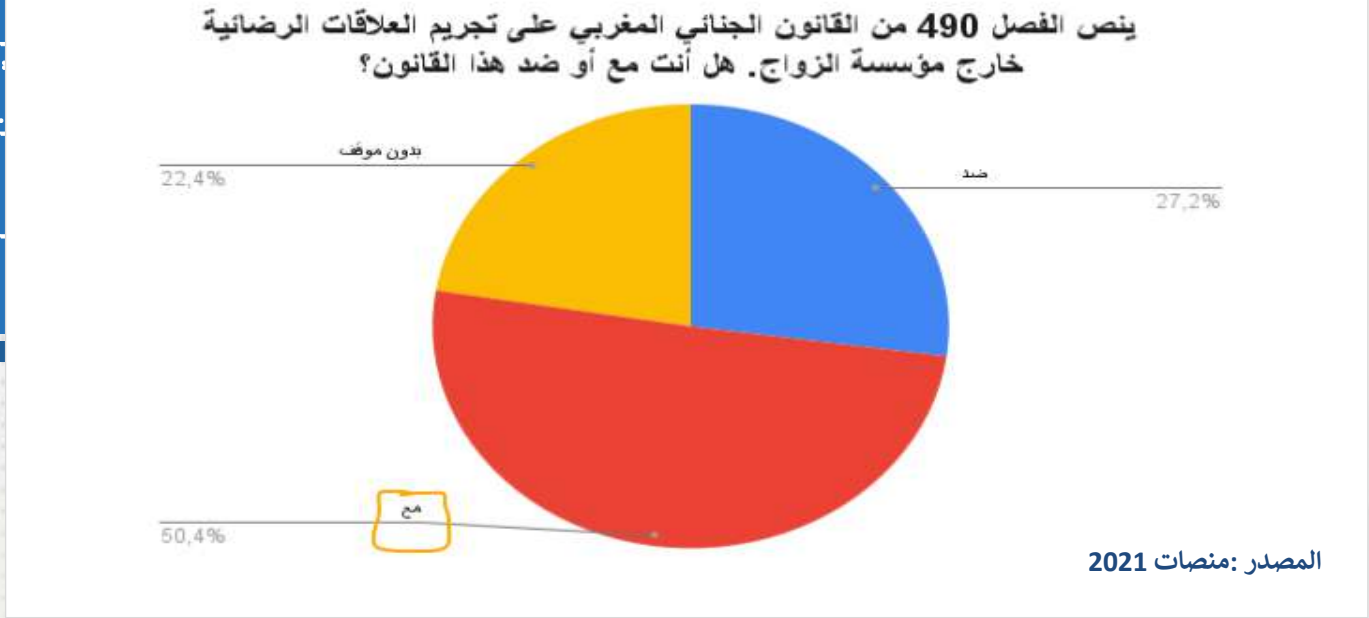

المصدر :منصات 2021

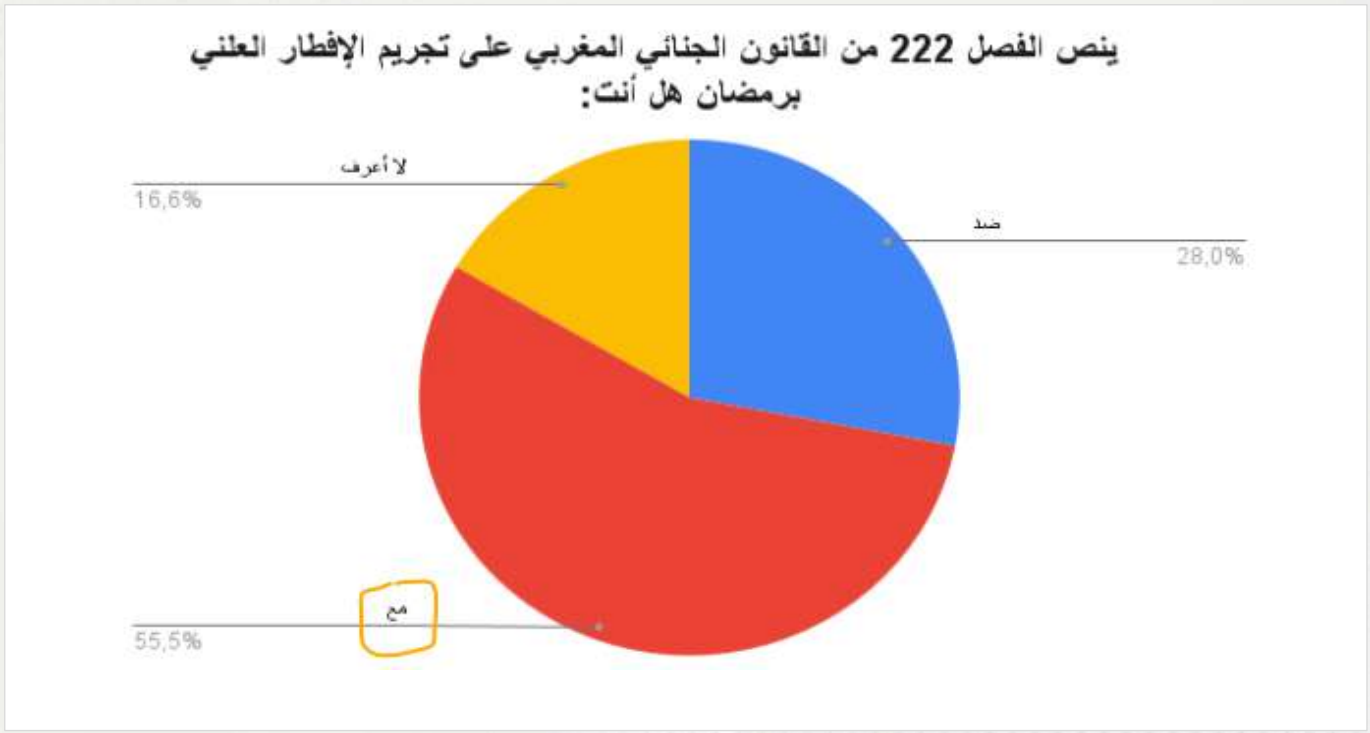

المصدر :منصات 2021

تأسيسا على كل هذه المعطيات والوقائع، يظهر بأن العلاقة بين الفرد والوعي بشرعية حرياته متوترة في المجتمع المغربي. إذ يبرز في هذا الصدد "غياب وعي حقوقي" بين صفوف شريحة مهمة من المغاربة، أي وعي يؤمن بحق كل شخص في أن يختار نمط حياته بحرية، وشكل تدينه الخاص عن طواعية واستقلالية. وهو ما يعد مشكلة اجتماعية وسياسية وحقوقية، وجب السعي إلى محاولة إصلاحها ثقافيا وقانونيا.

دواعي هذا التأخر للوعي بالممارسات التحررية

ظاهرة تأخر الوعي عن ممارسات الأفراد، ظاهرة تعرفها معظم المجتمعات التي تكون في وضعية انتقال سياسي أو اقتصادي، أو تغير اجتماعي سريع. كما أن تفسيرها وتأويلها يتخذ عدة أشكال حسب خصوصية الظاهرة في كل سياق وكل مجتمع. يشير المؤرخ الفرنسي آلان لورون في هذا الصدد إلى أن: "الفردانية تأخذ في الظهور والتجذر في المجتمع، قبل أن يَتم الوعي بها أو يُفكر فيها" (1993: 12). ذلك أن الوعي يحتاج إلى مواكبة وإلى توجيه، إما من طرف نخبة مثقفة، أو من طرف سياسات الدولة.

أما السلوكات فهي أكثر ارتباطا بالواقع، ما يجعلها تتأثر بحركيته أكثر من تأثر الوعي بهذه الحركية. بالنظر إلى هذا الواقع في السياق المغربي، نجد أنه يتموج بجملة من المستجدات والتغيرات الملفتة للانتباه، والتي لها انعكاسات عميقة على سلوكات المغاربة. على رأس هذه المستجدات الانفتاح الذي ميز المغرب منذ التسعينات، خصوصا على مستوى الإعلام والأنترنيت، إذ "نشط ووسع هذا الانفتاح حدود العالم الخيالي للأفراد، ما دفعهم إلى إعادة صياغة تمثلاتهم عن أنفسهم وعن مجتمعهم، الشيء الذي ساهم في ولادة توقعات وحاجات وقيم جديدة" (بناني الشرايبي، مرجع سابق: 19). هذه الحاجات والقيم الجديدة إنما هي مرتبطة أكثر بميل متنامي نحو اعتناق مُثُل الديموقراطية وحقوق الإنسان، ذلك بما تتضمنه هذه المُثُل من طلب مكثف على الحريات الفردية، وعلى مشروعيتها القانونية والحقوقية (نفسه: 21).

يلتقي هذا التصور مع تحليل بعض علماء الاجتماع المغاربة الذين يعتبرون بأن هذا الانفتاح قد خلق أشكالا جديدة من التنشئة الاجتماعية في المغرب، تبعا لتأثير الأشكال المتنوعة من أنماط الحياة غير التقليدية التي أصبح يروج لها الإعلام (بورقية، مرجع سابق: 65) ، ومؤخرا الأنترنيت. غير أن هذا التغير لَحق بالسلوكات أكثر، إلا أنه لم يَمس بعمق العقليات وأنماط التفكير والوعي، التي لا ينال منها التغير بسرعة (نفسه: 66).

من جهة أخرى قد يُفسر هذا التفاوت بين الوعي والممارسة بـ"استراتيجيات الأفراد" المتغيرة والمتنوعة بتنوع مصالحهم ورهاناتهم. إذ يميل بعض الأفراد إلى تبني بعض السلوكات المتحررة حينما تساعدهم على تحقيق أهدافهم ونيل مصالحهم، حتى لو كانت هذه السلوكات متناقضة مع القيم التي هم متشبعون بها. وقد يعتنق الأفراد في حالات أخرى قيم حديثة وتحررية فقط مرحليا، وضمن استراتيجية تهدف إلى اغتنام بعض المصالح والمكتسبات. هكذا، فإن هذه الاستراتيجيات الفردية باستغلالها للهويات والقيم واتجاهات السلوك - سواء كانت تقليدية أو حديثة- بطريقة مَصلحية أي غير مستقرة على مبدأ ثابت، فإنها تساهم في بث نفس جديد في بعض أشكال الوعي التقليدي (رشيق، 2016: 21). بهذه الطريقة تتحرر الممارسات لأنها مرتبطة بمصالح

منصات للأبحاث و الدراسات الاجتماعية
جيل شباب · تأثير · ريادة

الواقع، غير أن الوعي يبقى سجين أطره التقليدية لأنه يبقى مرتبط بمثاليات تتجاوز الواقع.

مكاسب تغيير السياسة الدينية المعتمدة

نثير الانتباه في هذا الصدد إلى أن هذا التنافر بين واقع ينزع إلى التحرر، ووعي وبالتالي قوانين تميل إلى المحافظة والتحجير على الحريات، يكبد المغرب خسائر اقتصادية اجتماعية باهظة الثمن. وتتمثل اجتماعيا في تضخم حالة الاعتقالات والعقوبات السجنية التي تبدو أحيانا لا لزوم لها، إلا أن لها تبعات مختلفة على المجتمع، وعلى اقتصاد الدولة. فالأشخاص مثلا الذين يعتقلون بذريعة الإفطار العلني في رمضان، أو زعزعة عقيدة مسلم، أو ممارسة الجنس خارج إطار الزواج، قد يكونون متزوجين ومعيلين لأسر كثيرة، وقد يؤدي اعتقالهم إلى فقدان هذه الأسر المُعيل، ما يفاقم أزماتهم. وفي حالة توفر أسرة المعتقل على أطفال، فإن غياب المُعيل قد يؤدي إلى انقطاع الأطفال عن الدراسة (هدر مدرسي)، الشيء الذي سيرمي بهؤلاء الشباب في حضن البطالة، التي تدفع بدورها جزء مهم من الشباب إلى اللجوء إلى الجريمة. كل هذا يساهم في تفكك أسري واجتماعي مدمر، وهو ما لا يُعد بأي حال في صالح أي سياسات عمومية تسعى إلى الإصلاح والتطوير.

أما من الجانب الاقتصادي، فإن هذه الاعتقالات تساهم في اكتظاظ السجون، حيث يرتفع عدد السجناء بمعدل 4% سنويا (المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، 2020)، ما يؤدي إلى انتشار الأمراض وتدهور مرافق المؤسسات السجنية وتكاثر حالات العنف بين السجناء. فضلا عن تضخم ميزانية مُؤن هذه المؤسسات، الشيء الذي يحتاج إلى تكلفة اقتصادية متضخمة تثقل كاهل الدولة (المرجع نفسه).

من جهة أخرى فإن السعي إلى محاولة رأب هذا الصدع بين الوعي-القوانين-الممارسات في المغرب، له فوائد ما أشد حاجة المغرب إليها. إذ أن تثمين الصورة الحقوقية للمغرب داخليا وخارجيا، باعتباره نموذجا بارزا وفاعلا في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط في مجال حقوق الإنسان، ذلك بالنظر إلى انخراطه دوليا وإقليميا في مسار المصادقة والتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في شأن حقوق الإنسان، وكذا توسطه كفاعل ديبلوماسي إقليمي في وقف النزاعات التي تعرفها بعض دول المنطقة، كـ"ليبيا". هذا فضلا عن إطلاق المغرب داخليا لمسلسل من الإصلاحات الحقوقية، تمثلت في تأسيس هيأة الإنصاف والمصالحة، واعتماد خطة إدماج المرأة في التنمية، ناهيك عن إصلاح مدونة الأحوال الشخصية.

في الواقع هذا الإشعاع لصورة المغرب الحقوقية دوليا يساعده على اغتنام عدة مصالح ويجلب له مجموعة من المنافع الاقتصادية، أبرزها جذب المستثمرين والسياح، وهما قطاعين أساسيين وحيويين في الاقتصاد المغربي. إذ أن المستثمرين أو السياح لا

يزورون بلداناً تنعدم فيها الحريات غالبا، ذلك ما يتبثه مؤشر «أونكتاد» الذي يؤكد بأن أكبر نسبة من المستثمرين تتجه صوب الدول الأكثر حماية للحريات والحقوق المدنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة. في حين يتراجع معدل جذب الاستثمار في الدول الشمولية القامعة للحريات مثل كوريا الشمالية (الأمم المتحدة، 2019). الشيء الذي يؤكد بأن اعتماد سياسات ضامنة للحريات والحقوق المدنية يشجع على جذب السياح والاستثمارات.

خلاصات وتوصيات

يشهد المجتمع المغربي جملة من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيمية، التي يقع بروز الفرد والاتجاهات الفردانية في قلبها، ما يكثف الطلب على الحريات الفردية. غير أن المثير للانتباه في سياق هذه الدينامية الاجتماعية هو أن بعض الدراسات -مثل الدراسة الحديثة لمركز منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية- تشير إلى أن حجم النقص في "وعي حديث" ومتطابق مع إيقاع دينامية الممارسات اليومية للمغاربة، كبير إلى حد ما، خصوصا على مستوى الوعي بشرعية الحريات الفردية بشكل عام، والدينية والجنسية بشكل خاص. حيث تميل شريحة لا بأس بها من المغاربة نحو هذه الحريات في الممارسة، إلا أن هذا الميل لا يوازيه تطور بنيوي في الوعي الجماعي للمغاربة اتجاه مشروعية هذه الحقوق والحريات، الشيء الذي يعرقل الاعتراف بها ومَأسستها بشكل رسمي وقانوني.

وعيا منا بأهمية مساهمة ومشاركة الفاعلين المدنيين سواء كانوا أكاديميين أو غيرهم، في اقتراح الحلول والمخارج التي تتضمنها السياسات العمومية، فإننا نقترح التوصيات التالية، من أجل تطوير وضعية ومشروعية الحريات الفردية خصوصا الدينية في ثقافتنا. تطويرا يستهدف الوعي الجمعي وكذا مجموعة القانون الجنائي المغربي.

انطلاقا من تثميننا لسياسات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان، فإننا نقترح:

- مراجعة مجموعة القانون الجنائي المغربي على ضوء التوصيات المقدمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، خصوصا الفصول 222 و490 و220 من القانون الجنائي. ذلك بغاية ملائمة مجموعة القانون الجنائي المغربي مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، وكذا المقتضيات الدستورية في هذا الشأن. إذ نقترح تحقيق هذه الملائمة من خلال صياغة نصوص قانونية جديدة، تراعي مبدأ الوضوح وعدم القابلية للتأويلات المتعددة، كما تراعي مبدأ الواقعية ومسايرة التغيرات الاجتماعية وتطور اتجاهات وسلوكات المواطنين. مع الحرص على احتواء هذه القوانين على أقصى ما يمكن من الضمانات التي تخول لكل المغاربة التمتع بالحقوق

الأساسية والحريات الفردية، خصوصا الحريات الدينية والجنسية.

- تمهيدا للوصول إلى هذه الغاية فإننا نقترح: العمل على تعبئة المؤسسات الإعلامية والتعليمية، ذلك عبر استحضار في مجموعة من المواد الدراسية والإعلامية، أهمية قيمة الحرية والاستقلالية، واحترام الاختلاف، وعدم التدخل في شؤون الغير.

- تشجيع جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على تنظيم لقاءات، ندوات، ورشات، دورات تكوينية لفائدة المغاربة من مختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية، حول التعريف بحقوق الإنسان وأهمتها، وبضرورة تمتع كل المواطنين بحرياتهم الفردية بكل أنواعها. بالإضافة إلى تحفيز هذه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية على التفاوض مع الحكومة والمنتخبين، من أجل تطوير منظومة قانونية وحقوقية ضامنة لمختلف أنماط الحقوق والحريات لكل المغاربة بالمساواة ودون تمييز.

- تشجيع خطباء المساجد وكل القادة الدينيين المتنورين على تخصيص بعض دروسهم وخطاباتهم وأبحاثهم لتوضيح دعوة الدين إلى تحرير البشر، وكذا توافق مُثله العليا مع حقوق وحريات الإنسان.

مراجع

"الحريات الفردية بالمغرب: تمثلات وممارسات". منصات للأبحاث والدراسات الإجتماعية، يوليوز 2021.

العلوي المدغري عبد الكبير، الحكومة الملتحية: دراسة نقدية مستقبلية، منشورات دار الأمان، الرباط 2011، ط 2.

"المغرب: صحافي مستهدف من قبل السلطات يواجه المحاكمة"، منظمة العفو الدولية، 06 أبريل 2021. على الرابط: (https://bit.ly/3IUFp01).

المجلس الوطني لحقوق الانسان، التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019: فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات، مارس 2020. على الرابط: (file:///C:/Users/Mehdi/Downloads/Documents/CNDH-RAPPORT-ANNUEL-2019-14-avril-VA-1.pdf).

باقي زهور، "يخافون الاضطهاد.. هكذا يعيش المسيحيون المغاربة!"، أصوات مغاربية، 15 يوليوز 2017. على الرابط: (https://bit.ly/39rCaqX).

"الدار البيضاء 30 أبريل 2004: خطاب جلالة الملك حول إعادة هيكلة الحقل الديني"، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجمعة 30 أبريل 2004. على الرابط: (https://bit.ly/2W3Vt6J).

حرودي محمد، "متهم بنشر المسيحية يواجه شهود الإثبات في زعزعة عقيدة مسلم"، اليوم 24، 01 يناير 2014. على الرابط: (https://bit.ly/3kBCMAM).

مجموعة مؤلفين، سبيل العلماء، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط،2017.

كلمة السيد المندوب العام خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية أمام لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، دجنبر2020 . على الرابط:. (https://bit.ly/3g31uHG)

ضريف محمد، الحقل الديني المغربي: ثلاثية السياسة والتدين والأمن، منشورات المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، ط 1، 2017.

Bennani-Chraïbi Mounia, (2007). «**Jeunesses marocaines et politique: le clivage générationnel revisité**», in: Mounia Bennani-Chraïbi et Iman Farag (dir.), «*JEUNESSES DES SOCIÉTÉS ARABES: Par-delà les promesses et les menaces*», Le Caire, CEDEJ-Égypte/Soudan, Centre d'études et de documentation économiques et juridiques.

Bourqia Rahma, (2005). «**Les valeurs Changements et perspectives**», in: Rachik Hassan, El Harras Mokhtar et al, «*Société, Famille, Femmes et Jeunesse*», constitué dans le cadre du processus d'élaboration du Rapport «50ans développement humain au Maroc et perspectives pour 2025», pp 63-104. Consulté le 20-07-2021: [https://bit.ly/2zl0DzJ].

Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement, "Rapport commerce et le développement", sur le septembre 2019. Sur le lien: [https://bit.ly/3uaW3wb].

Gerte Jörg, Hexel Ralf (eds.), (2018). ***Coping with uncertainty- Youth in the Middle East and North Africa***, London, Saqi.

Laurent Alain, (1993). ***Histoire de l'individualisme***, Paris, QUE SAIS-JE?

Rachik Hassan, (2016). ***Eloge des identités molles***, Casablanca, La croisée des chemins.

منصات للأبحاث و الدراسات الاجتماعية
جيل شباب · تأثير · ريادة

جيل

شباب · تأثير · ريادة

"جيل" للشباب الباحث الريادي برنامج أطلقته منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، يهدف إلى تأهيل واستكمال تكوين عدد من الباحثين الشباب في مجال العلوم الإنسانية من أجل تعزيز قدراتهم البحثية المتعلقة بتقنيات البحث النظري والميداني و تحليل المعطيات الأمبريقية في احترام تام للمقاربات العلمية وتقديمها للرأي العام وصناع القرار بما يخدم إيجابا القضايا المجتمعية الكبرى من عقلنة، وتنمية، وديمقراطية وحرية

www.jil.menassat.org